الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الخميس
٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد سيسيه (السنغال)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.10
15 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/49/24 و Add.1، A/49/213، A/49/434، A/49/435، A/49/204-E/1994/90، A/49/205-E/1994/91، A/49/287، A/49/294، A/49/307-S/1994/958، A/49/381، A/49/422، A/49/462 و Corr.1، A/C.3/49/40).

١ - السيد ماریاما (اليابان): قال إنه بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، يكرر التأكيد بما يتعين على المجتمع الدولي القيام به من أجل التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية على السواء بغية تحقيق الطموحات وكفالة كرامة الانسان وأمن كل كائن بشري. ولاحظ أنه، رغم التحسن الذي حصل في الميدان الاجتماعي، فإن الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع - المعوقين، والمسنين والأطفال - ما زالت أكثرها تأثرا بالتحولات التي طرأت في السنوات الأخيرة. وفي إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، جعلت اليابان من نفسها مدافعا عن القضايا التالية: إقرار العدالة الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتنمية الموارد البشرية وتعزيز حقوق الانسان. وأعرب المتحدث عن أمله بأن يتيح مؤتمر القمة المجال لتحقيق توافق في الآراء بشأن الوسائل التي يمكن بواسطتها إنجاز هذه الأهداف والشروع في حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ورأى أنه ينبغي أن يكون مؤتمر القمة أيضا فرصة لتأكيد أهمية التدابير الخاصة التي تتخذ لصالح بلدان افريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال مع الإصرار على أهمية وفعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية بهدف الوصول الى تنمية اجتماعية مستدامة.

٢ - واستطرد المتحدث قائلا إن اليابان مقتنعة بصورة جازمة أن تحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين يؤدي دورا أساسيا في حشد الموارد البشرية وفي إدماج الفئات المهمشة على الصعيد الاجتماعي على أفضل وجه. ورحب المتحدث إثر ذلك باعتماد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين مجموعة قواعد لتحقيق تكفاؤ الفرص للمعوقين. وأعرب عن أمله في أن يبادر عدد أكبر من الدول الى تكرار تأكيد تصميمها الأدبي والسياسي على تطبيق تلك القواعد. وقال إنه على الصعيد الوطني، تمت في عام ١٩٩٣ إعادة تقييم وتنقيح البرامج الطويلة الأجل لصالح المعوقين التي أقرت في عام ١٩٨٢ وعدلت في عام ١٩٨٧ وذلك للاستجابة للاحتياجات الجديدة التي ظهرت في ميادين توعية الجمهور، والتعليم، والعمالة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والبيئة، والرياضة والفنون، والتعاون الدولي. وعلى الصعيد الدولي، قدمت اليابان تبرعا مقداره ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولار من دولارات الولايات المتحدة الى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العجز وهي تسعى جاهدة الى جانب العديد من البلدان والمنظمات غير الحكومية، الى أن تضع في الاعتبار الأهداف المتمثلة في الإدماج التام والكامل للمعوقين في التنمية الاجتماعية وتكافؤ الفرص وذلك في المناقشات التي تتناول مشروع إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية الاجتماعية.

(السيد ماریاما، الیابان)

٣ - وقال إن اليابان بلد يشيخ بسرعة، لذلك فهي تولي أهمية خاصة لمشكلة الشيخوخة وللجهود المبذولة على الصعيد الدولي لوضع إطار مفاهيمي ومبادئ توجيهية عملية تساعدها على مواجهة هذه الظاهرة. وأبدى المتحدث تقديره أيضا للمبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة لتنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة لعام ١٩٨٢، كما أبدى تقديره لاعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، والأهداف العالمية لسنة ٢٠٠١ بشأن الشيخوخة، والاعلان المتعلق بالشيخوخة وبرنامج الأمم المتحدة للشيخوخة، التي تهدف الى إتاحة فرص جديدة للمسنين وتوعية الجمهور بالإسهامات الايجابية التي يمكن أن يقدمها أولئك الأشخاص للمجتمع. وقال إنه فضلا عن ذلك يشجع المجتمع الدولي على البدء في أقرب وقت متاح في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمسنين التي سيجري الاحتفال بها في سنة ١٩٩٩.

٤ - وذكر المتحدث أنه من الجدير اعتماد نُهج مختلفة للاستجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة من المجتمع وهم المعوقون والمسنون وصغار السن؛ ولكن يجب في كل الحالات التشديد على الاشتراك في المساواة وتحسين حالة حقوق الانسان وإعمال الإمكانات البشرية. ونظرا لاقتراب حلول الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب (التي سيجري الاحتفال بها في ١٩٩٥)، فإن اليابان ترى أن الاحتفالات المنظمة وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها المعتمد بصدد هذه المناسبة، ينبغي أن تتيح المجال لإعادة اكتشاف الإمكانات الفريدة التي يمثلها الشباب في مناخ سياسي، واقتصادي واجتماعي متكيف. وتترتب على البلدان مسؤولية الادماج الكامل للشباب في أنشطة التنمية. ويجدر الإصرار في هذا الصدد على أهمية تساوي الشباب في الحصول على التعليم وتحسين إمكانيات حصولهم على العمالة، وذلك بروح من المساواة بين الجنسين والتسامح إزاء الاختلاف. وقال إن الوقاية من الآفات الاجتماعية التي يتكون معظم ضحاياها من الشباب - المخدرات والجرائم، والجوع، وسوء التغذية والأمراض والفقر - يجب أن تعتبر أحد الأهداف الأساسية للبلدان ليس فقط لصالح الشباب، بل أيضا من أجل المجتمع الذي يعيشون فيه.

٥ - وأعلن ممثل اليابان في ختام كلمته أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ينبغي له إعادة تنشيط مداولات المجتمع الدولي في الميدان الاجتماعي، وحفز موضوع إعداد وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج وطنية، وتنسيق جهود جميع العاملين في المجال الاجتماعي لصالح تنمية اجتماعية مستدامة.

٦ - السيدة ماسكي (نيبال): أفادت بأن المسؤولية الأولى عن التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الحكومات، بيد أنه يترتب على المجتمع الدولي واجب مكافحة آفة الفقر. وأعربت عن أسفها لأن المكاسب التي كان من المؤمل جنيها من السلم إثر نهاية الحرب الباردة لم تتحقق، كما لم يتحقق الرفاه الاقتصادي الذي كان مرتقبا منها. ورحبت المتحدثة بالانعقاد القريب لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، وأفصحت عن أملها في أن يسهم هذان المؤتمران في تخفيف آثار الفقر وإعطاء زخـــم جديد للجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة التنمية وفي عملية اتخاذ القرار. وقالت إن

(السيدة ماسكي، نيبال)

اختيار مواضيع الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي باعتبارها المواضيع الرئيسية لمناقشات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أمر يستحق الترحيب لأن الفقر ما زال متفشيا في العالم النامي، وبوجه أخص في أقل البلدان نموا وفي البلدان غير الساحلية. ولذلك فإن حالة جميع هذه البلدان، ولا سيما بلدان افريقيا، ينبغي أن تسترعي اهتمام المجتمع الدولي حرصا منه على رد الكرامة الانسانية للفقراء بالاستناد الى مبادئ الحق في التنمية وفي العدل الاجتماعي. ولا بد من أجل هذا الغرض من الأخذ بمفهوم للتنمية يركز على الانسان عن طريق تعبئة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات، ولكن خصوصا عن طريق مشاركة المرأة. وقالت ممثلة نيبال في هذا الصدد إن إنشاء عمالات يعتبر أفضل السبل الفعالة لمكافحة الفقر ولكن شريطة أن تكون هذه العمالات مجزية بقدر كاف. وقالت المتحدثة إن نيبال، على الصعيد الوطني، أنشأت لجنة مكلفة بالتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتشارك بصورة نشطة في الأعمال التحضيرية لهذا المحفل. غير أن الجهود التي قررت نيبال بذلها للقضاء على الفقر وضمان التنمية الاجتماعية، ولا سيما عن طريق تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتها للنفقات الاجتماعية، تتعثر أمام عقبات مثل الأمية والجهل ونظام الطبقات.

٧ - واستطردت المتحدثة قائلة إن السنة الدولية للمعوقين وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين المعتمدين بقرار الجمعية العامة ٥٢/٣٧ قد أسهما كثيرا في صياغة برامج ترمي الى إعطاء المعوقين نفس الفرص الممنوحة لسائر السكان وحالات العجز في نيبال ناجمة عن عدم وجود تحصين شامل ضد الأمراض، وسوء التغذية وإصابات العمل، والكوارث الطبيعية. وأنشأت لجنة وطنية لغرض تحسين الأحوال المعيشية للمعوقين. كما وضعت الحكومة في كل منطقة مستشارا للتعليم الخاص يساعد المدارس على استقبال المعوقين من جميع الفئات. وتتولى منظمات غير حكومية عديدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة. وقالت إن عددا كبيرا من الأطفال النيباليين لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية، ولا على التعليم الأساسي لأن عليهم أن يعملوا لمساعدة آبائهم أو تأمين معيشة أسرهم. وبقصد معالجة هذه المشكلة، أقامت الحكومة نظام التعليم المجاني الى المستوى الأدنى من الدراسة الثانوية، كما سنت قوانين مختلفة تدين بشدة عمالة الأطفال وتكفل حقوق الطفل. وأضافت المتحدثة أن دستور نيبال لعام ١٩٩٠ يضمن أيضا المساواة في الفرص للجميع، دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين. كما أعادت الحكومة النيبالية أخيرا حقوق الانسان والحريات الأساسية في البلد وهي لا تبخل بأي جهد من أجل تحسين الأحوال المعيشية للقطاعات المهمشة من السكان وذلك عن طريق توفير الخدمات في ميادين الصحة والنظافة الصحية، وتوفير مياه الشرب، والتعليم والأمن الغذائي.

٨ - الآنسة ريمير (الدانمرك): تحدثت بوصفها ممثلة للمجلس الدانمركي للشباب وممثلة للشباب ضمن الوفد الدانمركي لدى الجمعية العامة، فأشارت الى احتفالات عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وقالت إن هذين المنظورين اللذين ينبغي أن يضاف اليهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥،

(الآنسة ريمير، الدانمرك)

يولدان آمالا كبارا وكالأطفال الذين يتطلعون الى تلقي الهدايا في ذكرى ميلادهم، ممن يستطيعون على أية حال أن يأملوا في شيء غير الخوف وانعدام الأمن وخيبة الأمل، أعربت ممثلة الدانمرك عن أملها في هذه المناسبة، باسم جميع أطفال وشباب العالم، أن يتم تحقيق عدد من الأمنيات: أن تقوم البلدان الـ ١٨ التي لم تصادق بعد على اتفاقية حقوق الطفل بالمبادرة الى ذلك؛ وأن تدعم الأحكام القاضية بمتابعة الاتفاقية؛ وتمكين اللجنة من تلقي الشكاوى والنظر فيها، وتكليف مقرر خاص بإجراء تفتيش في البلدان المعنية؛ وأن يقدم مؤتمر قمة كوبنهاغن إسهاما حاسما في عملية التنمية البشرية المستدامة، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر؛ وأخيرا أن يقرر جميع الدول الأعضاء إيفاد ممثلين من الشباب الى الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٩ - وبالنسبة للوفد الدانمركي، فإن الوقت قد حان لتركيز الاهتمام على الأطفال والشباب الذين لا يطالبون إلا ببداية حسنة في حياتهم. ومن الممكن إقامة عالم لا يعيش فيه الأطفال في جو من الخوف وحيث يشعرون بالأمن وبثقة في المستقبل. وهذه هي التطلعات التي حدت بالجمعية العامة إلى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩. ومما يبعث على الكثير من الارتياح أن نلاحظ أن هذا الصك قد صادق عليه فعلا ١٦٦ بلدا.

١٠ - وتابعت المتحدثة قائلة إنه رغم انقضاء خمس سنوات حتى الآن على اعتماد الاتفاقية، فإنه ما زالت هناك بلاغات عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، فإن اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية مرهقة بالعمل. فالعدد الكبير من التصديقات أسفر في الحقيقة عن عدد وافر من التقارير التي يتعين استعراضها. فيلزم والحالة هذه تعزيز آلية المتابعة لإعطاء الاتفاقية الفرصة لتصبح صكا فعالا كما ينبغي أن تكون. وهذا يعني أن ممثلة الدانمرك ترحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا الدول الأطراف في الاتفاقية فيما يتعلق بتمكين اللجنة من عقد ثلاث دورات سنوية بدلا من دورتين. ولكن يجب، بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لعدم كفاية هذا التدبير في منح اللجنة حق تلقي واستعراض الشكاوى التي يتقدم بها أفراد أو جماعات انتهكت حقوقها المكفولة بالاتفاقية. وقالت إن نظاما مماثلا لما اشارت إليه يوجد على سبيل المثال بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتابعت قائلة إن الوفد الدانمركي يقترح علاوة على ذلك أن تعين لجنة حقوق الإنسان مقررا خاصا يتولى استكمال عمل اللجنة. وعلى المقرر الخاص أن يتأكد أن الحقوق الأساسية للطفل تحظى بالاحترام وذلك بالقيام بجولات تفتيش في جميع البلدان سواء كانت أطرافا في الاتفاقية أم لم تكن وسواء قبلت أم لم تقبل بحق الأفراد في رفع شكاوى.

١١ - وتناولت ممثلة الدانمرك بعد ذلك موضوع الفقر الذي قالت عنه أنه يظهر على مستويات متفاوتة، والكفاح من أجل الحياة اليومية للعاطلين الذين لا يتمكنون من تأمين احتياجاتهم الخاصة أو احتياجات أسرهم، وأصرت المتحدثة على حق كل طفل في الحصول على الغذاء، والماء الصحي، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية المقبولة وما يتعلق بجزء لابد منه بشأن احتياجاته وهو تلقي التعليم الأساسي.

(الآنسة ريمير، الدانمرك)

واستطردت قائلة إن مثل هذا الحلم لا يبدو قابلا للتحقيق، على الأقل ما دامت الحياة اليومية لسكان العالم تحكمها سياسات تتمحور بصورة خالصة على النمو الاقتصادي، والتجارة والمساعدة من أجل التنمية. وأضافت أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يواصلان مساعدة الحكومات على تنفيذ "برامج التكيف الهيكلي" ولكنهما اتفقا مؤخرا على أن تؤخذ في الحسبان النتائج الاجتماعية لبرامجهما، وعليهما زيادة تكثيف جهودهما في هذا الاتجاه.

١٢ - وأعادت ممثلة الدانمرك إلى الأذهان أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد أعلن في ١٩٩٣ أن الفقر يصيب الأطفال بصورة أشد ويشكل رفضا للأجيال القادمة، وإن الفقر في معظم البلدان النامية لا يعود سببه إلى الافتقار للموارد بقدر ما يعود إلى سوء توزيعها. وقالت إن المهمة الواضحة والصعبة تكمن في ضرورة إعادة توزيع الموارد العالمية بصورة مرضية، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها. ومما يدعو إلى السرور أن الأمم المتحدة قررت قبول هذا التحدي بتنظيمها قريبا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٣ - وقالت إن الشباب الدانمركي شديد الحماس للمناظير الجديدة للتنمية البشرية المستدامة. وهم يبذلون ما يمكنهم القيام به للاسهام في تحقيق هذه الأفكار الجديدة. وقد قررت منظمات الشباب غير الحكومية الاضطلاع بتنظيم أنشطة عديدة في موازاة مؤتمر القمة. غير أن هذا الحماس يمكن أن يتحول بسهولة إلى أحباط مرير في حالة عدم تقيد الدول الأعضاء بتطبيق هذا النهج الجديد المتعلق بمكافحة الفقر. ومن المرغوب فيه أن يكون مؤتمر قمة كوبنهاغن مؤشرا لبداية عصر جديد، نظرا لأن الفقر، حيثما وجد، يهدد الرخاء في كل أرجاء العالم.

١٤ - وقالت إن الوفد الدانمركي قد تلقى بارتياح مشروع "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها"، الذي يرمي إلى صياغة سياسة متسقة تتعلق بالشباب في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولكنه يأسف مع ذلك لأن الأطفال والشباب لا يشاركون بالقدر الكافي في هذه العملية. وفي عام ١٩٩٣، كانت مندوبة الشباب الدانمركي قد طلبت أن يكون هناك تمثيل أكبر للشباب في الدورة الحالية للجمعية العامة. فلم تصغ لندائها سوى ثلاث أمم فقط. وأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب والجلسة العامة التي من المقرر أن تكرسها الجمعية العامة للمسائل المتصلة بالشباب لن يكون لهما مغزى ما لم تكن هناك مشاركة من شباب مختارين من قبل الشباب.

١٥ - السيدة شين (الصين): قالت رغم الأمل في الازدهار الاقتصادي الذي أسفرت عنه نهاية الحرب الباردة، فإنها مضطرة لإثارة موضوع هذه السلسلة من الآفات الاجتماعية في عصرنا الحاضر المتمثلة في الفقر والبطالة، وتدهور البيئة والانفجار السكاني، واللاجئين والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة والمعاملة غير العادلة لفئات اجتماعية مثل النساء والأطفال والمعوقين. وأعادت المتحدثة إلى الأذهان أن جميع البلدان تطالب بصورة متزايدة بتعزيز التعاون الدولي من أجل حل هذه المشاكل. وقالت

(السيدة شين، الصين)

إن الميثاق نظرا لما انطوى عليه من مهمة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن المنتظر أن توجه الأمم المتحدة عملها على سبيل الأولوية إلى البلدان النامية التي تضم معظم سكان العالم. وأشارت ممثلة الصين مع ذلك إلى أن وجود اختلافات بين الدول ولد مشاكل اجتماعية متباينة، مما يستلزم اعتماد أولويات وسياسات وتدابير ذات طابع مختلف. وعلى هذا، ومن أجل تحقيق الفاعلية والإنصاف، ينبغي أن تطبق في مجال التعاون الدولي مبادئ الاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة ودون اللجوء إلى تسييس مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودون فرض ضغوط.

١٦ - ويرى الوفد الصيني أن مما يبعث على الأمل أن المجتمع الدولي يولي أهمية متزايدة إلى هذه المشاكل، كما تدل على ذلك المؤتمرات الدولية العديدة المكرسة لها. وأعربت عن أملها في أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو على نفسها مزيدا من الالتزامات في مجال التنمية الاجتماعية وأن تعزز الأمم المتحدة عملها في هذا المجال، وخاصة لمصلحة بلدان العالم الثالث.

١٧ - وحيت ممثلة الصين الانعقاد الوشيك لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوصفه حدثا هاما في هذا الميدان. وقالت إن الحكومة الصينية، التي اشتركت بنشاط في الأعمال التحضيرية، ستسهم في أعمال المؤتمر دونما تحفظ. وارتأت أن الأهداف الكبيرة الثلاثة لمؤتمر القمة سيكون لها وقع حاسم على التنمية المستدامة. والأكثر أهمية من هذه الأهداف الثلاثة، وهو تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه، هو عامل حاسم في موضوع ممارسة الإنسان لحقه في الاستفادة من وسائل معاشه ومن خيرات التنمية. وذكرت المتحدثة أن من حق البلدان أن تختار طرقا مختلفة للتنمية، وأن الوفد الصيني يؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتكثيف دور الأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يطلب إلى المجتمع الدولي زيادة مساعدته المالية والتقنية إلى البلدان النامية.

١٨ - وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قالت المتحدثة إن الصين نظمت أحداثا هامة مختلفة، فعقدت اجتماع عمل وطني حول موضوع التنمية الاجتماعية ووضعت مخططا لبرنامج للتنمية الوطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠. ونظمت بالإضافة إلى ذلك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ المعرض الكبير الأول لمنجزات التنمية الاجتماعية، الذي شاركت فيه ٣٠ مقاطعة ومنطقة مستقلة ذاتيا وبلدية وأكثر من ٢٠ وزارة حكومية مركزية. وعقدت في بيجينغ في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الندوة الدولية التي عنيت بالتنمية الاجتماعية وأتاحت دراسة مشاكل مثل القضاء على الفقر، ودور الحكومات، والمعايير أو الأساليب التي تتيح قياس التنمية الاجتماعية. وأعدت تقريرا وطنيا عن التنمية الاجتماعية في الصين وقدمته إلى الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، بذلت اللجنة التحضيرية الصينية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية جهدا ضخما لتوعية الشعب الصيني بتعريفه بمؤتمر القمة وحضه على المشاركة بصورة فعالة في أنشطة التنمية الاجتماعية.

(السيدة شين، الصين)

١٩ - ومضت المتحدثة قائلة إن الوفد الصيني يذكر في موضوع الشباب أنه منذ إعلان السنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥، قام المجتمع الدولي والبلدان، في إطار "المشاركة والتنمية والسلم"، باعتماد سياسات وبرامج مماثلة من أجل الشباب والاضطلاع بأنشطة أسفرت عن نتائج. وقد درس الوفد الصيني تقرير الأمين العام (A/49/434). ويرى الوفد أن صياغة برنامج عمل عالمي للشباب يشكل وسيلة فعالة لتشجيع الأنشطة في هذا الميدان. ولا يمكن إنكار أهمية هذا المشروع لأنه يتعلق بمليارات عديدة من الشباب في العالم وبمستقبلهم. وقالت إنه ينبغي على البرنامج أن يؤكد أن الحالة التي أعقبت الحرب الباردة نشأت عنها آمال جديدة وكذلك مشاكل جديدة بالنسبة للشباب. ولابد أن يتناول البرنامج بالتحليل بصورة عميقة الأوجاع المختلفة للمجتمعات الحالية وطريقة مساسها بشباب جميع البلدان ولا سيما آثارها الخطيرة على البلدان النامية. ويتعين أن يضع البرنامج في حسبانه نتائج المؤتمرات الدولية التي جرت مؤخرا بغية اقتراح مبادئ توجيهية وتوصيات عملية ومتكيفة مع الاحتياجات المحددة للشباب وواقعية.

٢٠ - وللاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، أنشأت الصين فريقا أنيطت به مهمة تنسيق أنشطة الاحتفالات. وقد أعد هذا الفريق فعلا برامج أنشطة تتضمن بوجه خاص مجالات تبادل دولي واسعة النطاق تتيح للشباب القيام بدور متزايد في تسوية المشاكل الراهنة والاستعداد لمواجهة المهام الصعبة للقرن ٢١.

٢١ - وفيما يتعلق بالمعوقين، قالت إن من المهم إلى أبعد حد لتحقيق هدف مشاركة الجميع في الحياة الاجتماعية من الآن حتى سنة ٢٠٠٠، أن يتفق المجتمع الدولي على ضرورة المشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاجتماعية. وأعربت المتحدثة عن سرور الوفد الصيني إزاء ما لاحظه من مبادرة العديد من المؤتمرات الدولية الكبيرة المعقودة مؤخرا إلى إدراجها جميعا في جداول أعمالها موضوع تحقيق المساواة للمعوقين في الحقوق ومشاركتهم الكاملة واقتراح هذه المؤتمرات تدابير وتوصيات لتحقيق هذه الغاية في إطار برامج عملها. وإن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والهيئات الأخرى تشجع وتساعد أيضا مشاركة المعوقين في برامجها الخاصة بكل منها.

٢٢ - وذكرت ممثلة الصين في هذه المناسبة أن مهرجان الألعاب الأولمبية السادس للمعوقين في منطقة الشرق الأقصى ومهرجان الألعاب الأولمبية السادس للمعوقين في منطقة جنوب المحيط الهادئ عقدا في بيجينغ في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأضافت أن هذه الاحتفالات ضمت ما يزيد على ٠٠٠ ٢ رياضي ومدرب ومنظم وما يربو على ٣٠٠ ١ صحافي توافدوا من ٤٢ بلدا ومنطقة. وعلاوة على ذلك قام أكثر من ٠٠٠ ٣٠ متطوع صيني بتقديم مساعدتهم لهذه الاحتفالات التي لم يسبق له مثيل في تاريخ الألعاب الأولمبية بالقياس إلى حجمها وعدد المشتركين فيها. وتحت شعار "المساواة، والمشاركة، والصداقة والتقدم"، أتاح هذا اللقاء الفرصة للمعوقين لإظهار إرادتهم وقدرتهم وقوتهم وأعطاهم الفرصة ليبينوا بكل قوة مدى أهمية

(السيدة شين، الصين)

اشتراك المعوقين في الحياة الاجتماعية. وقالت إن حكومة الصين وشعبها عازمان تماما على مواصلة الإسهام في الدفاع عن قضية المعوقين في العالم.

٢٣ - السيد بالايس آرانا (نيكاراغوا) (نائب وزير العلاقات الخارجية): قال، متحدثا أيضا باسم كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما، إن فترة التسعينات تمثل تحولا تاريخيا لبلدان أمريكا الوسطى التي تعكف حكوماتها، بالنظر إلى الفقر المتفشي في المنطقة والأخطار التي يشكلها على المستقبل، على جعل المنطقة منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة.

٢٤ - وقال إن الحكومات قد اعتمدت، من أجل بلوغ هذا الهدف، مبدأين رئيسيين هما التنمية البشرية والتضامن بين بلدان أمريكا الوسطى، وهما يشكلان أساس سياسة نمو اقتصادي مصحوبة بعدالة اجتماعية ويكون محوراها الاستراتيجيان هما الأمر الغذائي والتغذوي وإعادة تكييف نظام الانتاج. وقال إن السياسات الاجتماعية والاقتصادية، التي ترتكز على هذه المحاور الكبيرة، سوف تسهم في تطوير الانتاج وتوسيع السوق الداخلية وإمكانيات العمالة في إطار قانوني يكفل احترام حقوق الإنسان والقضاء على العوامل الهيكلية والظرفية التي تشكل أساسا للعنف. ونظرا لأن المنطقة قد اهتدت إلى طريق السلم، فعليها أن تثبت قدرتها الابتكارية لإيجاد الوسائل المؤدية إلى التنمية المستدامة عن طريق اعتماد برنامج عمل على الصعيد الإقليمي يحدد بوضوح نوع المجتمع الذي ترنو إلى رؤيته والذي يكون قاعدة للتفاهم وتنسيق الجهود وتسخير الموارد.

٢٥ - واستطرد المتحدث قائلا إنه كما اتفقت حكومات المنطقة، يجب اعتماد سياسات ابتكارية ومتكاملة بغية تلبية الاحتياجات الأساسية السكانية في الأجل القصير، وإقامة الظروف التي تتيح المجال للأسر وللمجتمعات المحلية للمشاركة في عملية التنمية، ولا سيما عن طريق برامج التدريب. وقال إن حكومات المنطقة تود أيضا أن تقدم إلى سكانها وإلى الحكومات الصديقة والهيئات الدولية وهيئات التعاون استراتيجية وبرنامج عمل وأهدافا ترد في إطار عملية جديدة للتنمية الوطنية والإقليمية وتستند إلى خمسة معايير أساسية: الإنصاف، والاستقرار، والاكتفاء الذاتي، والانتاجية والقدرة على الاستمرار.

٢٦ - وقال إن معيار الإنصاف يهدف الى تحقيق توازن دائم بفضل تقسيم عادل للسلع والخدمات والموارد حسب الاحتياجات، وحقوق ومسؤوليات كل فرد. وفيما يتعلق بمعيار الانتاجية فإن غايته الانتاج بإسلوب فعال ومُغِلّ للسلع والخدمات والعوامل التي تسهم في تحسين نوعية المعيشة. وبمقتضى معيار الاكتفاء الذاتي، يتعين على بلدان المنطقة أن تحرز تدريجيا وسائل تلبية الاحتياجات الأولية لسكانها عن طريق مراعاة التغيرات التي طرأت على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأشار المتحدث الى أن مفهوم الاستقرار يتناول القدرة على التحكم في متغيرات المنطقة الداخلية والخارجية وفي سياق اضفاء الطابع العالمي. وذكر

(السيد بالايس آرانا، نيكاراغوا)

أخيرا أن معيار القابلية للاستمرار يمكن تحديده بأنه القدرة الإقليمية على استخدام وانتاج الموارد من جميع الأنواع حسب طرق واجراءات ثابتة ولكن من الممكن أن تخضع للتطور تبعا للدينامية الاجتماعية.

٢٧ - ومن هذا المنظور، يتمثل الهدف النهائي لمبدأ التنمية البشرية وكذلك هدف تخفيف حدة الفقر واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي في إشاعة الرفاهية والعدل الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا الوسطى. ولهذا الغرض، اقترحت حكومات المنطقة أن تحدد لنفسها هدفا مشتركا يرمي الى تحقيق انخفاض تدريجي في مؤشرات الفقر في المنطقة بمعدل لا يقل عن ٢ في المائة سنويا، وهو هدف من الممكن الوصول اليه في حالة التصدي بصورة موازية للنتائج الظرفية والأسباب الهيكلية لهذه الكارثة. وأضاف أن حكومات المنطقة تواصل من ناحية أخرى اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ الاستراتيجية وبرنامج العمل والأهداف التي اعتمدتها.

٢٨ - وفي مؤتمر القمة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، المعقود في ماناغوا (نيكاراغوا) في الأسبوع السابق، اعتمد رؤساء بلدان أمريكا الوسطى ورئيس وزراء بليز حلفا لغرض التنمية المستدامة، يتضمن استراتيجية إقليمية للتنسيق والتشاور، تتمثل أهدافها الرئيسية في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع، وإعادة دمج اللاجئين والمشردين في أمريكا الوسطى مستقرة وآمنة، وتكامل معايير الإعانات والتضامن المجتمعي والتشارك في المسؤولية والإدارة الذاتية فيما يتعلق بسياسات مكافحة الفقر وفي المقام الأول تنمية الإنسان.

٢٩ - وعلى المنوال ذاته، فإن المؤتمر المعني بالسلم والتنمية، المقرر عقده في تيغوسيغالبا (هندوراس) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، ينبغي أن يتيح المجال لزعماء بلدان أمريكا الوسطى للقيام، بالتعاون مع ممثلي المجتمع الحضري للمنطقة ومع المجتمع الدولي، ببحث برنامج جديد لمستقبل أمريكا الوسطى، واستراتيجية إنمائية مستدامة ومتكاملة متمحورة حول ترسيخ السلم، وتأكيد الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة. ويتعين أن يكون هذا المؤتمر أيضا فرصة لإحياء الحوار بصدد برزخ أمريكا الوسطى.

٣٠ - وتابع المتحدث قائلا إنه يؤمل من هذين الاجتماعين أن يؤديا ببلدان أمريكا الوسطى الى وضع برنامج عمل يصار الى تقديمه الى مؤتمر القمة المقبل لبلدان نصف الكرة الغربي، الذي سينعقد في ميامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وقال إن بلدان أمريكا الوسطى تأمل أن تؤخذ التزامات جديدة في ميامي فيما يتعلق بتحرير المبادلات وتلطيف سياسات الهجرة، ودعم برامج مكافحة الفقر ومساندة جهود تعزيز القدرات. وستقترح هذه البلدان في مؤتمر القمة العالمي عرض التجربة التي اكتسبتها في مجال تطبيق برامج سمحت بالانتقال من مرحلة النزاع الى مرحلة التنمية. وقد أدرجت هذه التجربة في الإعلان الصادر لصالح السكان

(السيد بالايس آرانا، نيكاراغوا)

ضحايا التشريد أو المنازعات أو الذين يعيشون في فقر مدقع، وهو الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، المعقود في مدينة مكسيكو (المكسيك) في حزيران/يونية ١٩٩٤.

٣١ - وقال إن بلدان أمريكا الوسطى على يقين بأن فترة النزاعات المسلحة قد انقضت وأن عليها الآن قبول تحدي التنمية. وأضاف أن المشاكل الاجتماعية التي أججها تطبيق برامج التكيف الهيكلي الشديدة، وعمليات النقل الصافي للموارد، وعبء الدين الخارجي هي بمثابة قنابل موقوتة. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يوفر فرصة فريدة لصياغة مقترحات وايجاد توافق واسع في الآراء حول فكرة ضرورة جعل التنمية الاجتماعية عنصرا جوهريا لترسيخ السلم. وقال إن بلدان أمريكا الوسطى تأمل في أن تعتمد اللجنة خلال الجلسات المقبلة إعلانا سياسيا يتعهد فيه أعضاء المجتمع الدولي بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي، وكذلك خطة عمل تتضمن التدابير العملية اللازمة لتقليص الهوة العميقة القائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٣٢ - السيد ألدوسري (البحرين): أفاد أنه ينبغي للتنمية الاجتماعية أن تفسح المجال لتحقيق حالات تقدم مستدامة وأن تكون جزءا متكاملا من التنمية العامة، وذلك يمثل شرطا للسلم بين الأمم. وقال إنه لما كانت التباينات بين مختلف مناطق العالم تسبب عدم استقرار متزايد للمجتمعات، لذا يكون من الأمور العاجلة التصدي للأسباب العميقة للمشاكل الاجتماعية. وينبغي فضلا عن ذلك وضع حد للأزمة الاقتصادية التي لها انعكاسات مباشرة على التنمية الاجتماعية.

٣٣ - واستطرد قائلا إن سياسات وبرامج التنمية يجب أن تتركز على الفئات الأكثر حرمانا وأن تستهدف زيادة قدرات انتاج الفقراء. وترى دولة البحرين أن المجتمع الدولي يجب أن يفي بمسؤولياته في موضوع الأمن الغذائي وأن يسهم بهذه الصورة في القضاء على الفقر، وتقليل الفروق في مستويات المعيشة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وأضاف المتحدث قائلا إن للخدمات الاجتماعية دورها الحاسم في هذا الشأن. وأن سياسات مكافحة البطالة وإنشاء عمالات ينبغي أن تتيح الفرصة لكل أفراد المجتمع للاشتراك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالادماج الاجتماعي، قال إنه يتعين تشجيع جميع العناصر التي تساعد على تعزيز التضامن بين مختلف قطاعات المجتمع وتكفل الاتساق الاجتماعي وذلك في إطار احترام القيم الخاصة بكل مجتمع. وفي هذا الصدد، فإن البرامج المتصلة بالأسرة - وهي البنية الأساسية التي تضمن في سياقها الحماية الاقتصادية والاجتماعية للشباب وكبار السن والمعوقين - تكون جوهرية.

٣٥ - وأعرب المتحدث عن أمل دولة البحرين في أن يقدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فرصة لحشد الجهود لصالح التنمية والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وقال إنها تأمل أيضا أن تؤدي المواقف

(السيد ألدوسري، البحرين)

المعرب عنها أثناء القيام بالأعمال التحضيرية الى إعطاء المشتركين رؤية واضحة للمشاكل، فذلك من شأنه تيسير صياغة برنامج عمل لمؤتمر القمة والإعلان الختامي لاجتماعات كوبنهاغن.

٣٦ - السيد فوي (النرويج): استرعى الانتباه الى أن الجمعية العامة دعت الحكومات، في قرارها ٨٥/٤٧، الى تضمين وفودها لدى الجمعية العامة مزيدا من ممثلي الشباب، وأضاف معبرا عن أمله بأن يكون ممثلو الشباب أكثر عددا مما هم في الدورة الحالية للاشتراك في مناقشات الدورة الخمسين للجمعية العامة. وقال إنه ينبغي أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وأن الجمعية العامة طبقا لقرارها ١٠٣/٤٥، ينبغي عليها أن تكرس جلسة عامة في دورتها الخمسين للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب. وأعرب المتحدث عن أمل الوفد النرويجي في أن تخصص الجمعية العامة ما يكفي من الوقت لدراسة المسائل ذات الصلة بالشباب على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن السياسات والبرامج المضطلع بها بمشاركة الشباب (A/49/434).

٣٧ - وإثر المبادرة التي اتخذتها الجمعية العامة، فإن محفل الشباب التابع لمنظومة الأمم المتحدة، المعقود في فيينا في ١٩٩١، ضم ١٥٠ ممثلا لمنظمات غير حكومية للشباب على الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية ولهيئات من الأمم المتحدة. وسينظم الاجتماع المقبل للمحفل في عام ١٩٩٦، ومن ثمة مرة واحدة كل سنتين.

٣٨ - وقال إذا كان الشباب يفتقرون الى التأهيل الدبلوماسي والخبرة والتقيد بالرسميات، فإن لديهم في المقابل قدر كاف من الحماسة، والانفتاح والقدرة الابتكارية اللازمة لمواجهة المشاكل، وأن أي حوار يعقد مع الشباب من شأنه ليس فقط انشاء دينامية جديدة في مجتمع الأمم المتحدة بأسره، بل وفسح المجال لفئات واسعة من السكان للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات في العالم كله. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية المعقود في القاهرة قد أكد مدى أهمية مشاركة الشباب في مكافحة مشكلة النمو السكاني. وأضاف أن برنامج عمل هذا المؤتمر حقا أوضح الصلة القائمة بين الافتقار الى التعليم لدى النساء الشابات لبلدان عديدة والزيادة في سكان العالم.

٣٩ - وقال إن هناك اتجاها مثيرا للقلق في الوقت الراهن يتمثل في انعدام ثقة الشباب في النظم السياسية القائمة التي لم تعد تبدو لهم قادرة على كفالة أمن العمالة وتوفير التعليم، وهو شعور مكنون يؤدي بهم الى عدم استعمال حقوقهم الديمقراطية. وأن حالة عدم الاطمئنان على مستقبلهم وعدم وجود أي نفوذ للشباب في كل أرجاء العالم كثيرا ما يدفعهم الى عدم الاكتراث أو فقدان الأمل، وهذه مشاكل لا يمكن أن تطرأ عليها تحسن ما لم يمنح الشباب امكانية المشاركة في الحياة الاجتماعية وفي عملية تنمية العالم.

تنظيم الأعمال

٤٠ - الرئيس: قال إن اللجنة ستستأنف مناقشاتها بشأن البند ٩٥ في يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر والأول من تشرين الثاني/نوفمبر وذلك في أعقاب المفاوضات التي ستجرى داخل اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأن اللجنة، نظرا لعدد الوفود التي تود التحدث عن هذه المسألة، ينبغي عليها أن تكرس لاستعراض هذا البند جلسة اضافية سيعلن عن تاريخها وساعة انعقادها في موعد لاحق.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٠